

الملك عبد الله يدشن الشهر المقبل في الرياض مقر أمانة منتدى الطاقة بحضور أكثر من 20 وزيراً للبترول

الاربعاء 01 رمضان 1426 هـ 5 اكتوبر 2005 العدد 9808

جريدة الشرق الأوسط

الصفحة: الاقتصاد

الرياض: «الشرق الأوسط»

برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، وبمشاركة أكثر من 20 وزيراً للبترول والطاقة من الدول الرئيسية المنتجة والمستهلكة للبترول، وعدد من رؤساء العديد من شركات البترول العالمية الكبرى يفتتح في 19 نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل في الرياض المقر الدائم للأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي، فيما أعلن بيان صادر أمس عن وزارة البترول السعودية أن حفل الافتتاح سيشهد أيضاً انعقاد ندوة يشارك فيها الوزراء ورؤساء الشركات البترولية لمناقشة العديد من القضايا البترولية المهمة ذات الأبعاد العالمية مثل العلاقة بين الطاقة والاقتصاد العالمي، وهذا يشمل أسباب وأثار ارتفاع أسعار المحروقات على المستهلك النهائي، ومستقبل المشاريع البترولية بما فيها زيادة طاقة الإنتاجية، وإنشاء مصاف بترولية جديدة، والتكنولوجيا ودورها في صناعة البترول، والمعلومات والسوق البترولية الدولية، وأهمية استقرار السوق البترولية بما يخدم الاقتصاد العالمي وبالذات اقتصادات الدول النامية.

ومن جانبه قال المهندس علي بن إبراهيم النعيمي، وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، إن رعاية الملك عبد الله لهذه المناسبة دليل على الاهتمام بالحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، واستقرار السوق البترولية، مشيراً إلى أن حفل افتتاح المبنى بمثابة تتويج للجهود التي بذلت منذ مبادرته بإقامة هذه الأمانة العامة خلال فعاليات المنتدى الدولي السابع للطاقة والذي عقد في الرياض.

وقال إن الأمانة العامة لمنتدى الطاقة ستساهم في استمرار وتعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة، مشيراً إلى أن العالم شهد نقلة نوعية كبيرة في طبيعة ونتائج الحوار بين الجانبين منذ أن بدأت الأمانة العامة مهامها في عام 1424.

يشير إلى أن الأمانة العامة تعد تأطيراً وتأسیساً للحوار والتعاون بين منتجي ومستهلكي البترول والطاقة الذي بدأ في عام 1991 والتي تسعى إلى بناء جسور من الحوار المتتبادل والمستمر بين الدول المنتجة والمستهلكة والصناعة البترولية بناءً على منطقات المصالح المشتركة. كما أنها تهدف إلى إيجاد قاعدة شاملة ودقيقة للمعلومات والدراسات والأبحاث عن كافة المواضيع المرتبطة بصناعة الطاقة. كما أنها تعمل على تحسين طرق جمع ودقة البيانات الخاصة بالبترول والغاز ونشرها. والملحوظ أن تأسيس الأمانة العامة قد طور وارتقي بآلية عمل منتدى الطاقة، وجعل الحوار بين الجانبين منتظماً ومؤسساً.

وذكر بيان وزارة البترول السعودية أن إقامة الأمانة العامة في السعودية، بثقلها السياسي والبترولي وكونها أكبر دولة منتجة ومصدرة للبترول وتضطلع بدور أساسي في استقرار وموثوقية الإمدادات للسوق البترولي الدولي وذات علاقات بترولية دولية جيدة مع معظم الأطراف الدولية المؤثرة والمعنية بالسياسات والصناعة البترولية العالمية، قد أضافت على هذه الأمانة أهمية خاصة توهلها للتقويم بمهامها المناطة بها بأفضل وجه.

من جانب آخر فإن الأمانة العامة لمنتدى الطاقة من حيث طبيعة عملها ومهامها لا تهدف إلى التأثير على الأسواق الدولية من حيث العرض والطلب أو الأسعار، بل العمل من خلال التعاون والحوار لتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة، مما يحفز نمو الاقتصاد العالمي ولا يضر باقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة وبالذات الدول النامية، كما أنها تعمل على إشاعة مناخ من الثقة بين كافة الأطراف في السوق والصناعة البترولية وإيجاد أرضية مشتركة لترسيخ روح التعاون والحوار وبما يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط والغاز ويخدم الاقتصاد العالمي ككل.

ولقد قالت الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي ومنذ إنشائها بالتنظيم والمشاركة في العديد من اللقاءات الدولية ذات الصلة بالطاقة منذ بدء أعمالها، كما أنها في المراحل الأخيرة من تدشين قاعدة المعلومات المشتركة والتي تهدف إلى تحقيق الشفافية في مجال الطاقة وبما يخدم مصالح الدول المنتجة والمستهلكة وصناعة الطاقة إجمالاً.

يشير إلى أن الحكومة السعودية قامت بمنح الأمانة العامة أرضاً في الحي الدبلوماسي بالعاصمة الرياض لإقامة مقرها الرئيسي، كما تكفلت بإنشاء هذا المبني الذي يشمل دورين ويتبلغ مساحته 3 آلاف متر مربع مع غرف إضافية تبلغ مساحتها 224 متراً مربعاً.